



## بيان

أطلق رئيس نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء المهندس مارون الحلو اليوم صرخة تزامناً مع بدء دراسة موازنة ٢٠٢٠ واستباقاً لأي تحركات تصعيدية، تحت عنوان معاناة قطاع المقاولات والمستحقات المترتبة لهم على الدولة، عارضاً لسلسلة من الحلول والمطالب.

جاءت تلك الصرخة خلال مؤتمر صحفي عقده اليوم الحلو في مقر النقابة، بمشاركة مجلس الإدارة والرئيس الفخري الشيخ فؤاد الخازن وحضره جمع من المقاولين والمهندسين.

إستهل النقيب الحلو المؤتمر بكلمة ترحيبية، ثم عرض لوضع المقاولين فقال: إن "القطاع مهدد ومستقبله غامض، فالمشكلة اليوم لم تعد محصورة بالركود في قطاع الأعمال والإستثمارات، بل هي اليوم أكبر بكثير وتتعلق بإطفاء بريق قطاع اساسي نفتخر ونعتز به في لبنان كما في الخارج".

وعرض بالأرقام للمستحقات القديمة والجديدة المترتبة للمقاولين على الدولة والتي تبلغ قيمتها ٥٩٦ مليون دولار. موضحاً أن " ٢٥٦ مليون دولار هي عبارة عن مستحقات فورية محوّلة للقبض، والـ ٣٠٠ مليون دولار المتبقية مستحقات يمكن تقسيطها لفترة ثلاث سنوات أو تسديدها من خلال سندات خزينة".

وتناول الحلو مسألة الفوائد المرتفعة التي تتقاضاها المصارف من المقاولين معتبراً أن "هذا الأمر يزيد من حجم الأعباء"، وسأل: "هل يُراد من ذلك القضاء على القطاع؟". وهنا ناشد الحلو الجهات المسؤولة وبالتحديد مصرف لبنان بإيجاد حلول لتلك الفوائد من خلال وضع هندسات مالية خاصة بالمقاولين.

وفي ما يتعلق بالمقاعل والكسارات تناول النقيب الحلو مسألة فقدان المواد وارتفاع الأسعار، وتطرق الى "ضرورة اعتماد اللامركزية أي أن يكون هناك كسارة واحدة في القضاء شرط مراعاة المعايير البيئية والسلامة العامة وإعادة تأهيلها دورياً". وأثنى على الدور

الذي يلعبه وزير البيئة فادي جريصاتي في طرح مشروع كامل متكامل لوقف المجزرة البيئية التي تحصل اذ توقف عمل المقالع والكسارات منذ ثلاثة أشهر.

وأكد الحلو "عدم موافقة المقاولين على استيراد الرمل بل على السماح باستخراج الرمول من مجاري الأنهر أو من البحر".

وتناول مسألة الحفريات والنقل ورأى "ضرورة وقف ما يحصل من فرض ضريبة غير مباشرة على بدل نقل الناتج والذي يقضي بتسديد رسوم على جميع الحفريات التي تحصل، نظراً الى التدايعات السلبية التي سيتركها هذا الأمر على حركة الإستثمار"، مشيراً الى أن "وزيرة الداخلية ربا الحسن في صدد ايجاد حلّ لهذه المسألة من خلال الإجتماعات التي تعقدها مع المعنيين".

وأوضح في ما يتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد لاسيما أزمة شحّ الدولار وفقدان السيولة، أن "الدورة الإقتصادية متوقفة والنشاط العقاري في حالة جمود والشقق السكنية تنتظر من يشتريها، وشركات المقاولات تعيد هيكلتها بنسبة ٥٠ في المئة".

وحدد النقيب الحلو مطالب النقابة الواجب تلبيتها بشكل فوري بالآتي:

- "أولاً، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بإيجاد حلول للفوائد الباهظة التي يسددها المقاولون، اذ من حق المقاولين أن يتم إعداد هندسات مالية خاصة بهم.
- ثانياً، وزير الإقتصاد والتجارة بإيجاد السبل الكفيلة لمنع انهيار القطاع الذي يترنّح.
- ثالثاً، الحكومة مجتمعة دفع المستحقات المترتبة عليها. فنحن لن نقبل بعد اليوم أن ينجز المقاول أعمالاً من دون أن يستوفي حقه وهذا الأمر مسؤولية الدولة بأجمعها".

ولوّح الحلو للحكومة "بالتحرّك ميدانياً والنزول الى الشارع في حال عدم تسديد الدولة المستحقات المترتبة عليها للمقاولين خلال الشهرين المقبلين".

وشدد على أن "الوضع الإقتصادي والمالي في البلاد لن يستقيم قبل إعادة هيكلة القطاع العام، حلّ معضلة الكهرباء، ووقف التهريب عبر المعابر".

بيروت ٢٥/٠٩/٢٠١٩